لم يستبعد أن تصدر قريباً بعض آراء مؤسّسات التصنيف الأخرى بعد «موديز»

خليل: على الحكومة العتيدة المبادرة فوراً إلى الاصلاحات الماليّة.. والا فالمخاطر كثيرة

خليل يلقي كلمته في معهد باسل فليحان

كشف وزير المالية علي حسن خليل أن عملية تأليف الحكومة اصبحت «في الشوط الأخير»، آملاً «بجدّ هذه المرّة»، في أن تُشَكَّلَ «خلال الأيام والساعات المقبلة». وشّدد على أن ضرورة أن «تبادر الحكومة العتيدة فوراً إلى الاصلاحات الماليّة الجدّية»، منبهاً من «مخاطر كثيرة» إذا لم تفعَل. ولم يستبعد أن تصدر «قريباً» بعض «آراء مؤسّسات التصنيف الأخرى»، مؤكداً الحاجة إلى «خطوات جريئة (...) تتطلّب إرادة وطنيّة جامعة والتزاماً سياسياً.»

واشاد خليل في كلمة ألقاها خلال حفل اختتام أعمال معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المالية للعام ٢٠١٨ وإطلاق الخطّة العلميّة لسنة ٢٠١٩، بالنتاج المتميز للمعهد خلال الـ ٢٠١٨، «حيث انه في سنة تعطيل سياسي بارز شلت فيه اداة الدولة التنفيذية، اي الحكومة، التي كان من الصعب ولادتها خلال الأشهر المنصرمة، أن تقوم إدارة حكومية متخصصة بمثل هذا الجهد الكبير والمتميّز، فهذه علامة فارقة تعطي ثقة كبيرة بإدارات الدولة ومؤسساتها، وبأن ثمة كوادر متقدمة، إذا ما أعطيت لها الفرصة وسنحت لها الظروف، تستطيع أن تبدع وأن تقدّم كل ما هو مطلوب، وبأعلى جودة ممكنة.»

وتابع: «نختتم هذا العام في ضوء تحديات سياسية كبيرة وظروف اقتصادية ومالية صعبة ومعقدة. فعلى المستوى السياسي مررنا بمشكلة كبيرة عكست نفسها على مجمل أوضاعنا الاقتصادية والمالية بشكل خاص وهي عدم تأليف حكومة جديدة. واليوم أستطيع أن اقول إننا أصبحنا في الشوط الأخير من عملية التشكيل الحكومي، والتي نأمل، بجدّ هذه المرّة، في ان تكون

خلال الأيام والساعات المقبلة، بما يضفي أجواء إيجابية على المرحلة المقبلة وخصوصاً في موسم الأعياد». وشدّد على أن «الاسراع في تشكيل الحكومة أصبح حاجة ضرورية لإعادة تشكيل ثقة الناس بالدولة وثقة المؤسسات والمجتمع الدوليّ أيضاً بالدولة وبقدرتها على مواجهة التحديات التي نعيشها». وتابع: «أصبحت ثمة حاجة فعلية وطنية داخلية للانطلاق نحو مرحلة جديدة من العمل نضع على اساسها خطة جديّة لتغيير هيكلي وبنيوي ربما لمعظم السياسات الاقتصادية والمالية التي كنا نعيش في ظلها، وهذا الأمر يتطلب الانخراط الجدي في عملية إصلاح حقيقي على مستوى كل عمل المؤسسات، وهو إصلاح يجب ان يشمل هذا التغيير البنيوي بالكامل والذي لا يمكن أن نستمر من دون تحقيقه.«

واعتبر أن «هذا الإصلاح لم يعد ترفاً لأنّ الحفاظ على الناس وعلى مكتسباتهم يتطلّب هذه الإصلاحات الجدّية في إدارة الدولة ضمن خطّة واضحة المعالم تحدّد مكامن الخلل والأولويّات المطلوب معالجتها». وقال إن هذه الإصلاحات «تتطلّب التزاماً سياسياً جدّياً من كلّ الأطراف التي تشكّل الحكومة وخارجها ومن كل مؤسسات الدولة، وهو التزام يجب أن يؤدّي إلى اتّخاذ قرارات جريئة وربما لا تتلاءم مع آراء الكثيرين ولكن لا بد منها على صعيد السياسات الماليّة والاقتصاديّة والإداريّة وهو أمر أصبحنا بحاجة ماسة إليه». واضاف: «هذا الأمر يتطلّب كما قلنا في السابق أن نتحلّى بهذه الإرادة والجرأة والإحساس بالمسؤولية والترفّع عن الحسابات الخاصة والانطلاق نحو تعزيز دور الدولة وموقعها في إدارة شؤون الناس وأولى هذه الإدارات هي إدارات الرقابة والتفتيش التي يجب أن تكون جدّية في ضبط عمليّات الإصلاح.«

واشار إلى ان وزارة المالية «عملت رغم كل الظروف، على إحداث نقلة نوعيّة وعلى إعادة الانتظام إلى الماليّة العامة وتطوير الأنظمة والخدمات الإلكترونيّة في المديريّة العامة وفي الشؤون العقارية والمساحة والجمارك، وعلى تبسيط الإجراءات ومكافحة الفساد والتهريب والتهرّب الضريبي الذي يصيب الخزينة وهي إجراءات ربما لم تأخذ مداها على مستوى التنفيذ وعلى مستوى النتائج نتيجة الظروف السياسيّة التي كان البلد يمرّ بها». وابدى الاصرار على «استكمال ما بدأنا به واستكماله بمزيد من الإجراءات والقرارات التي تعزّز دور هذه الإدارات وعملها، وكذلك استكمال إصدار القرارات والتعليمات والأدلّة التي تهدف إلى تسهيل أمور الناس والتواصل معهم». وتابع: «لقد لمسنا حقيقة الواقع الذي نعيش على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي فلم نسمح للوقت أن يضيع على الناس واستفدنا لكي نعمل على أن نؤسس لبناء الدولة التي تحمي وطننا. فأولينا اهتماماً خاصاً بالحسابات العامة، وهنا أودّ التأكيد على الالتزام الذي أطلقناه بإنجاز هذا الملف، ملف الحسابات العامة للدولة، وإقفال كل النقاش المفتوح حوله من دون أن نغفل عن توضيح كل الأرقام والنتائج للناس وأن نضع كل المعنيّين أمام مسؤوليّاتهم عن هذا الملف من دون تغطية أو تجاوز لأي مخالفة أو إشكال لهذه الحسابات». واشار إلى أن «هذا الأمر سيأتي بالتوازي مع بدء نقاش الموازنة العامة للعام ٢٠١٩ والتي أؤكّد أننا قد أنجزناها في مهلتها الدستوريّة قبل نهاية العام ٢٠١٨ ولكن الظروف السياسيّة لم تسمح بمناقشتها في مجلس الوزراء ولا بإحالتها على مجلس النواب ويجب أن يكون من أولى اهتمامات الحكومة المقبلة الإسراع في إنجاز هذه الموازنة كي لا نضيّع ما حقّقناه للماليّة العامة عبر إقرار موازنات الـ٢٠١٧ و٢٠١٨ وحتى لا نعود إلى دوّامة الفراغ في الموازنات والصرف على القاعدة الإثنتي عشريّة مع ما يشوب هذا الأمر من إشكالات تتعدّى المسألة الحسابيّة إلى رسم توجهات الدولة ومستقبلها». وتابع: «على مستوانا، التزمنا أيضاً بحق المواطن في الوصول إلى المعلومات بالفعل لا بالقول من خلال إصدار موازنة المواطنة والمواطن وهو تحد وضعنا بموجبه كل أرقام الموازنة ومندرجاتها أمام الناس بطريقة واضحة شفافة لا لبس فيها ثمّ التزمنا تحويل إصدارها تقليداً سنوياً وهذا ما سيحصل تباعاً التزاماً بهذا العهد». وشدد على أن «لا مجال لإدارة بعد اليوم لا تعتمد الحوكمة المسؤولة وتحاسب على أساس القوانين المرعيّة

الإجراء، ولا مكان لدولة لا تحدّث قوانينها بطريقة تواكب العصر وتسمح بضبط المال العام الذي هو ملك الناس دافعي الضرائب ومجمل القوانين المتّصلة بإدارة الدولة والمال العام يجب أن تُحدّث وأن تُصاغ بطريقة تعيد ثقة المواطن بدولته وتسمح بمتابعة كافة المترتبات الناجمة عن إطلاق المشاريع التي وُعِدوا بها أمام المجتمع الدولي». وأكّد «العمل على صوغ قانون جديد للصفقات العموميّة والذي يعتبر واحداً من العناوين الأساسية التي تتّصل بالاستقرار وبقدرة توظيف الاستثمار ليكون منسجماً مع ما نطمح إليه من عمليات شفافة نزيهة والمساءلة والمنافسة الحقيقيّة وتعتمد الآليات الحديثة التي تسمح بالوصول إلى أفضل النتائج.«

ورأى أنّ «لبنان لم يعد يحتمل مزيداً من السياسات التي ساهمت في وضعه بمصاف الدول التي تحتل مراكز متقدمة يا للأسف في الإهدار والفساد». وشدّد على أن «الإصلاح الداخلي وضبط الإهدار ومكافحة الفساد هي واجبات وطنية بالدرجة الأولى وكل التقديمات والتسهيلات التي تُعطى للبنان لا يمكن أن تحلّ مشاكله من دون عمل جوهري يستهدف تطوير الإدارة الماليّة وتحديث الأنظمة والقوانين وتفعيل أجهزة الرقابة والتفتيش والتزام الأصول القانونيّة في التعاطي مع مسألة الإدارة وتجاوزات من يريد أن يتجاوز.«

وأضاف: «مع انطلاق خطة الـ٢٠١٩، نرى أنّ تعاظم التحديات يفرض علينا السير بسياسات أكثر وضوحاً وجرأة في التمكين المالي بحيث نتدارك ضعف القدرات في الإدارة الماليّة لبعض مؤسّسات الدولة والبلديات والتي يمكن أن ترفع من المخاطر الإئتمانيّة للدولة، فنخطو خطوة أكبر نحو اعتماد التدريب المالي الإلزامي الذي سيأخذ حيّزاً أساسياً من اهتمامنا خلال العام ٢٠١٩ بعد أن ازداد عدد الدول التي تلزم إجراء مثل هذا التدبير في كلّ إداراتها حتى يتلاءم عملنا وممارساتنا مع متطلبات المعايير الدوليّة واعتبارات الشفافيّة والإصلاح». ودعا مجلس الخدمة المدنيّة وديوان المحاسبة وهيئة التفتيش المركزي إلى «العمل معاً من أجل تحقيق هذا الأمر خدمة للمصلحة الوطنيّة». وأكّد أنّ «تحقيق إدارة عامة قادرة متمكّنة يمرّ من خلال بناء رأسمالها البشري الذي هو ثروة الدولة الحقيقيّة وأن التعلّم المستمر المرتبط بالأداء ليس أمراً ثانوياً بل هو مرتبط بمفهوم ومشروع الدولة القادرة وركن من أركانها، فكيف إذا كان هذا الاستثمار يصبّ في مصلحة تمكين الدولة مالياً ورفع ملاءتها». واعتبر أن «الدولة التي تواجه اليوم على المستوى المالي تحدّيات متزايدة، تتطلّب أيضاً من الحكومة العتيدة أن تبادر فوراً إلى الاصلاحات الماليّة الجدّية على مستوى تعزيز الواردات وتخفيض الإنفاق والإصلاح في المؤسّسات التي تشكّل استنزافاً لموارد الدولة وتؤسّس لعجز يتراكم سنة بعد سنة ويزيد من ديننا العام». وأضاف: «لقد استطعنا في الفترة الماضية بالشراكة مع مصرف لبنان أن نتجاوز محطة ماليّة صعبة ولكن هذا الأمر لا يمكن أن يستمر من دون إصلاحات جدّية بنيويّة في مسار الأمور تسمح بوضع أنفسنا في مسار مالي جديد نضبط فيه مستوى الدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي ونسبة عجزنا بالنسبة لهذا الناتج، والتي وصلت إلى مستوى يهدّد بمخاطر كثيرة إذا لم يكن ثمة إصلاح جدّي». وتابع: «لقد استمعنا خلال الأيام الماضية إلى مؤسسة تصنيف دولي وربما نسمع قريباً بعض آراء مؤسّسات التصنيف الأخرى. الأهم من هذا هو أن نستمع إلى واقعنا وأن نقرأه بشكل جيّد وأن نعي أنّه من دون خطوات جريئة لا يمكن أن نستمر كما نحن، وهذه الخطوات تطلّب إرادة وطنيّة جامعة والتزاماً سياسياً.«

عرض توضيحيّ

وقدّم فريق المعهد عرضاً توضيحياً عن نشاطاته عام ٢٠١٨، استهلّته رئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط بكلمة ثمّنت فيها «الثقة والاهتمام اللذين يخصّ بهما الوزير المعهد وفريق عمله»، و«تعاونَ المديرين العامين والمديرين في وزارة المال» معه. وشددت على أن «الاستثمارَ في

تطوير الكفايات المالية اليوم هو حجر أساس في سدّ جزء من الثغرة القائمة بين الكفايات المالية المطلوبة والقدرات البشرية المتوافرة في الدولة.«

وأبرزت بساط أن المعهد طوّر في العام ٢٠١٨ «برامج واكبت مواضيع تبادل المعلومات الضريبية وحماية أمن المعلومات والشراكة بين القطاعين العام والخاص والتدقيق الداخلي»، وواكب «إدارات ومؤسسات عامة تخطو خطوات جريئة نحو تحديث إدارتها، إن لجهة توحيد الإجراءات أو من حيث تمهين إدارة المال العام»، من خلال توفيره لها «برامج مفصّلة وفقاً لأولوياتها الاستراتيجية». وقالت «للمرة الأولى، وبعد نقاش مستمرّ وورش عمل شهرية، توصلنا إلى توثيق التحديات التي يواجهها المسؤولون الماليون لتطبيق مهامهم في المحاسبة العامة والضرائب والموازنة العامة بحسب معايير الشفافية الدولية، ومن المنتظر إصدار توصيات» في هذا الشأن.

ثم قام كل من مديرة التدريب في المعهد جنان غانم الدويهي والمدير المالي والإداري غسان الزعنّي، بعرض النتائج بالأرقام.

الدّيار
AD-DIYAR
لبنانيّة • سياسيّة • مستقلّة

يطلق خطة معهد باسل فليحان ويفتتح معرض الصناعات الإيرانيّة

خليل : مخاطر كثيرة إذا لم تحصل إصلاحات ماليّة جديّة

خليل يلقي كلمته

أكد وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل أن عملية تأليف الحكومة اصبحت «في الشوط الأخير»، آملاً «بجدّ هذه المرّة»، في أن تُشَكَّلَ»خلال الأيام والساعات المقبلة».
وشّدد على ضرورة أن «تبادر الحكومة العتيدة فوراً إلى الاصلاحات الماليّة الجدّية»، منبهاً من «مخاطر كثيرة» إذا لم تفعَل. ولم يستبعد أن تصدر «قريباً» بعض «آراء مؤسّسات التصنيف الأخرى»، مؤكداً الحاجة إلى «خطوات جريئة (...) تتطلّب إرادة وطنيّة جامعة والتزاماً سياسياً».
وأشاد خليل في كلمة خلال حفل اختتام أعمال معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المال للعام ٢٠١٨ وإطلاق الخطّة العلميّة لسنة ٢٠١٩، بـ«النتاج المتميز لمعهد باسل فليحان خلال العام ٢٠١٨»، رغم كونها «سنة تعطيل سياسي بارز شلت فيه اداة الدولة التنفيذية، اي الحكومة، التي كان من الصعب ولادتها خلال الأشهرالمنصرمة».
وشدّد على أن «الإسراع في تشكيل الحكومة أصبح حاجة ضرورية لإعادة تشكيل ثقة الناس بالدولة وثقة المؤسسات والمجتمع الدوليّ أيضاً بالدولة وبقدرتها على مواجهة التحديات التي نعيشها». وتابع: أصبحت ثمة حاجة فعلية وطنية داخلية للانطلاق نحو مرحلة جديدة من العمل نضع على اساسها خطة جديّة لتغيير هيكلي وبنيوي ربما لمعظم السياسات الاقتصادية والمالية التي كنا نعيش في ظلها، وهذا الأمر يتطلب الانخراط الجدي في عملية إصلاح حقيقي على مستوى كل عمل المؤسسات، وهو إصلاح يجب ان يشمل هذا التغيير البنيوي بالكامل والذي لا يمكن أن نستمر من دون تحقيقه.
وقال إن الإصلاحات «تتطلّب التزاماً سياسياً جدّياً من كلّ الأطراف التي تشكّل الحكومة وخارجها ومن كل مؤسسات الدولة، وهو التزام يجب أن يؤدّي إلى اتّخاذ قرارات جريئة وربما

لا تتلاءم مع آراء الكثيرين ولكن لا بد منها على صعيد السياسات الماليّة والاقتصاديّة والإداريّة وهو أمر أصبحنا بحاجة ماسة إليه».
واشار إلى أن «هذا الأمر سيأتي بالتوازي مع بدء نقاش الموازنة العامة للعام ٢٠١٩ والتي أؤكّد أننا قد أنجزناها في مهلتها الدستوريّة قبل نهاية العام ٢٠١٨ ولكن الظروف السياسيّة لم تسمح بمناقشتها في مجلس الوزراء ولا بإحالتها على مجلس النواب ويجب أن يكون من أولى اهتمامات الحكومة المقبلة الإسراع في إنجاز هذه الموازنة كي لا نضيّع ما حقّقناه للماليّة العامة عبر إقرار موازنات الـ٢٠١٧ و٢٠١٨ وحتى لا نعود إلى دوّامة الفراغ في الموازنات والصرف على القاعدة الإثني عشريّة مع ما يشوب هذا الأمر من إشكالات تتعدّى المسألة الحسابيّة إلى رسم توجهات الدولة ومستقبلها.
ورأى أنّ «لبنان لم يعد يحتمل مزيداً من السياسات التي ساهمت في وضعه بمصاف الدول التي تحتل مراكز متقدمة يا للأسف في الإهدار والفساد».
} معرض الصناعات
اليدوية الايرانية {
افتتحت المستشارية الثقافية للجمهورية الاسلامية الايرانية وبلدية الغبيري، معرض الفنون والصناعات اليدوية الايرانية في مجمع بلدية الغبيري الرياضي، برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري ممثلا بوزير المال في حكومة تصريف الاعمال علي حسن خليل وحضور وزير السياحة في حكومة تصريف الاعمال أواديس كيدانيان، السفير الايراني محمد جلال فيروزنيا، القائم بأعمال السفارة الايرانية احمد حسيني، العقيد مرشد الحاج سليمان ممثلا المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية محمد درغام، المستشار الثقافي للسفارة الايرانية محمد مهدي شريعتمدار، رؤساء بلديات واعضاء مجالس بلدية، عضو الهيئة التنفيذية في حركة «أمل» مفيد الخليل، وشخصيات سياسية واقتصادية وثقافية واعلامية وعلمائية.
والقى الوزير خليل كلمة قال فيها: نحن نأمل خيرا في المرحلة المقبلة بعد تأليف الحكومة اللبنانية الجديدة التي أود ان أعبر عن ارتياحنا الى مسار الامور خلال الايام الماضية والتي عكست كثيرا من الارتياح والوعي لدى القيادات السياسية في لبنان على أخطار المرحلة في اعادة النظر في بعض المواقف التي يمكن ان تؤدي خلال الايام المقبلة الى تشكيل حكومة جديدة، حكومة نريدها ان تمثل كل المكونات السياسية كما خطط لها.ان تكون حكومة وحدة وطنية ولا يشكل اعادة النظر في التمثيل فيها انتصارا لأحد على احد، بل الانتصار هو ان نصل الى تأليف هذه الحكومة، وأن ننتقل الى مرحلة نضع فيها مستقبلنا في أيدينا من خلال معالجة كل التحديات المطروحة امامنا».

الجمهورية

خليل: مخاطر كثيرة إذا لم تحصل إصلاحات ماليّة جدّية

شدّد وزير المال علي حسن خليل على ضرورة أن "تبادر الحكومة العتيدة فوراً إلى الإصلاحات المالية الجدية"، مذيّلاً من "مخاطر كثيرة" إذا لم تفعل".

أشاد خليل في كلمة ألقاها خلال حفل اختتام أعمال معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المال للعام 2018 وإطلاق الداخلة العلميّة لسنة 2019، بـ«النتاج المتميز لمعهد باسل فليحان خلال العام 2018»، وقال: «نختتم هذا العام في ضوء تحديات سياسية كبيرة وظروف اقتصادية ومالية صعبة ومعقدة على المستوى السياسي مررنا بمشكلة كبيرة عكست نفسها على مجمل أوضاعنا الاقتصادية والمالية بشكل خاص وهي عدم تأليف حكومة جديدة».

تابع: «أصبحت ثقة حاجة فعلية وطنية داخلية للانطلاق نحو مرحلة جديدة من العمل نضع على اساسها خطة جدية لتغيير هيكلي وبنيوي ربما لمعظم السياسات الاقتصادية والمالية التي كنا نعيش في ظلها وهذا الأمر يتطلب الانخراط الجدي في عملية إصلاح حقيقي على مستوى كل عمل المؤسسات، وهو إصلاح يجب أن يشمل هذا التغيير البنيوي بالكامل والذي لا يمكن أن نستمرّ من دون تحقيقه».

واعتبر أن هذا الإصلاح لم يعد ترفاً لأن الحفاظ على الناس وعلى مكتسباتهم يتطلّب هذه الإصلاحات الجدية في إدارة الدولة».

وأشار إلى أنّ «وزارة المال عملت رغم كل الظروف على إحداث نقلة نوعية وعلى إعادة الانتظام إلى المالية العامة وتطوير الأنظمة والخدمات الإلكترونية في المديرية العامة وفي الشؤون العقارية والمساحة والجمارك، وعلى تبسيط الإجراءات ومكافحة الفساد والتهرب والتهرّب الضريبي الذي يصيب الخزينة. وهي إجراءات ربما لم تأخذ مداها على مستوى التنفيذ وعلى مستوى النتائج نتيجة الظروف السياسية التي كان البلد يمرّ بها».

تابع: «فقد لمسنا حقيقة الواقع الذي نعيش على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي فلم نسمح للوقت أن يضيع على الناس واستغلينا لكي نعمل على أن نؤسس لبناء الدولة التي تحمي وطننا فأولينا اهتماماً خاصاً بالحسابات العامة، من دون أن نغفل عن توضيح كل الأرقام والنتائج للناس وأن نضع كل المعنيّين أمام مسؤولياتهم عن هذا الملف، من دون تغطية أو تجاوز لأيّ مخالفة أو إشكال لهذه الحسابات». وأشار إلى أن هذا الأمر سيأتي بالتوازي مع بدء نقاش الموازنة العامة للعام 2019 والتي أؤكّد أننا قد أنجزناها في معظمها الدستوري قبل نهاية العام 2018. لكن الظروف السياسية لم تسمح بمناقشتها في مجلس الوزراء ولا بإحالتها الى مجلس النواب. يجب أن يكون من أولى اهتمامات الحكومة المقبلة الإسراع في إنجاز هذه الموازنة كي لا نضيّع ما حقّقناه للمالية العامة عبر إقرار موازنات الـ2017 و2018 وحتى لا نعود إلى دوّامة الفراغ في الموازنات والصرف على القاعدة الإثني عشرية».

وأكّد «العمل على صوغ قانون جديد للصفقات العمومية والذي يُعتبر واحداً من العناوين الأساسية التي تتصل بالاستقرار وبقدرة تواليف الاستثمار ليكون منسجماً مع ما نطمح إليه من عمليات شفافة نزيهة والمساءلة والمنافسة الحقيقية، وتعتمد الآليات الحديثة التي تسمح بالوصول إلى أفضل النتائج».

خليل يلقي الكلمة

ورأى أنّ «لبنان لم يعد يحتمل مزيداً من السياسات التي ساهمت في وضعه بمصاف الدول التي تحتلّ مراكز متقدّمة يا للأسف في الإهدار والفساد». وشدّد على أن «الإصلاح الداخلي وضبط الإهدار ومكافحة الفساد هي واجبات وطنية بالدرجة الأولى، وكل التقديمات والتسهيلات التي تُعطى للبنان لا يمكن أن تحلّ مشكلاته من دون عمل جوهري يستهدف تطوير الإدارة المالية وتحديث الأنظمة والقوانين وتفعيل أجهزة الرقابة والتفتيش والتزام الأصول القانونية في التعاطي مع مسألة الإدارة وتجاوزات قد يريد أن يتجاوزه».

أضاف: «مع انطلاق خطة الـ2019 نرى أنّ تعاظم التحديات يفرض علينا السير بسياسات أكثر وضوحاً وجرأة في التمكين المالي بحيث نتشارك ضعف القدرات في الإدارة المالية لبعض مؤسسات الدولة والبلديات والتي يمكن أن ترفع من المخاطر الإئتمانيّة للدولة، فنخطو خطوة أكبر نحو اعتماد التدريب المالي الإلزامي الذي سيأخذ حيّزاً أساسياً من اهتمامنا خلال العام 2019».

> وزير المالية: من أهم واجبات الحكومة المقبلة الإسراع في إنجاز الموازنة

واعتبر أن «الدولة التي تواجه اليوم على المستوى المالي تحدّيات متزايدة، تتطلّب أيضاً من الحكومة العتيدة أن تبادر فوراً إلى الإصلاحات المالية الجدية على مستوى تعزيز الواردات وتخفيض الإنفاق والإصلاح في المؤسسات التي تشكّل استنزافاً لموارد الدولة». أضاف: «لقد استطعنا في الفترة الماضية بالشراكة مع مصرف لبنان أن نتجاوز محطة مالية صعبة، ولكن هذا الأمر لا يمكن أن يستمرّ من دون إصلاحات جدية بنيوية في مسار الأمور تسمح بوضع أنفسنا في مسار مالي جديد نضبط فيه مستوى الدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي ونسبة عجزنا بالنسبة لهذا الناتج، والتي وصلت إلى مستوى يهدد بمخاطر كثيرة إذا لم يكن ثمة إصلاح جدي».

الشرق
El Sharq Online
الإلكترونية
العدد

خليل يطلق خطة معهد فليحان لعام ٢٠١٩: مخاطر كثيرة إذا لم تحصل إصلاحات جدية

خليل يلقي كلمته

أكّد وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل أن عملية تأليف الحكومة اصبحت «في الشوط الأخير»، آملاً «بجدّ هذه المرّة»، في أن تُشَكَّلَ»خلال الأيام والساعات المقبلة».
وشّدد على أن ضرورة أن «تبادر الحكومة العتيدة فوراً إلى الاصلاحات الماليّة الجدّية»، منبهاً من «مخاطر كثيرة» إذا لم تفعَل. ولم يستبعد أن تصدر «قريباً» بعض «آراء مؤسّسات التصنيف الأخرى»، مؤكداً الحاجة إلى «خطوات جريئة (...) تتطلّب إرادة وطنيّة جامعة والتزاماً سياسياً.«
واشاد خليل في كلمة ألقاها خلال حفل اختتام أعمال معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المال للعام ٢٠١٨ وإطلاق الخطّة العلميّة لسنة ٢٠١٩، بـ»النتاج المتميز لمعهد باسل فليحان خلال العام ٢٠١٨.«
وتابع: «نختتم هذا العام في ضوء تحديات سياسية كبيرة وظروف اقتصادية ومالية صعبة ومعقدة. فعلى المستوى السياسي مررنا بمشكلة كبيرة عكست نفسها على مجمل أوضاعنا الاقتصادية والمالية بشكل خاص وهي عدم تأليف حكومة جديدة. واليوم أستطيع أن اقول إننا أصبحنا في الشوط الأخير من عملية التشكيل الحكومي، والتي نأمل، بجدّ هذه المرّة، في ان تكون

خلال الأيام والساعات المقبلة، بما يضفي أجواء إيجابية على المرحلة المقبلة خصوصاً في موسم الأعياد.«